



تحت رعاية حضرة صاحب السمو  
أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد  
خلال الفترة 4-5 إبريل

ملتقى  
الكويت  
المالي  
KUWAIT FINANCIAL FORUM

4-5 April 2017

Sheraton Hotel - Kuwait

عبر تعديل تشريعي لرفع سقف الدين لـ 20 مليار دينار.. وإدخال الصكوك ضمن أدوات الاقتراض

# وزير المالية: طرح سندات دولية لـ 30 عاماً بدلاً من 10 سنوات ونسخة ثانية لوثيقة الإصلاح قريباً تواكب مستجدات المرحلة الحالية



مجاد العجيل



(محمد هاشم)

الصالح في مقدمة الحضور بملقى الكويت المالي بحضور قيادات مصرفية ومديري ورؤساء مؤسسات حكومية



أنس الصالح

على تنمية اقتصادنا الوطني  
يذكر أن وزير المالية  
الكويتي أعلن بنهاية يناير  
الماضي، أن حجم الإنفاق في  
الموازنة الجديدة 2017 - 2018  
ارتفع 5,3٪ إلى 19,9 مليار  
دينار، مقارنة بـ 18,9 مليار  
دينار بالموازنة الحالية.

## خطة اقتصادية

وفي كلمته خلال الملتقى  
أوضح الصالح أن انعقاد  
هذا الملتقى يأتي في ظل  
تطورات اقتصادية رئيسية  
كانت لها تداعيات على  
اقتصاديات المنطقة على  
الصناعة المصرفية بشكل  
خاص، مشيراً إلى أن تلك  
التطورات وضعت دول  
المنطقة أمام حتمية تفعيل  
وتبني خطط اقتصادية  
حديثة إذ بدأت الكويت  
تنفيذ إجراءات للإصلاح  
المالي والاقتصادي بهدف  
تعزيز دور القطاع الخاص  
في التنمية وتنوع مصادر  
الدخل وتعزيز الإيرادات غير  
النفطية وتحسين كفاءة الأداء  
الحكومي بشقيه المالي  
والإداري.

وأضاف أن البرامج التي  
تضمنتها وثيقة الإجراءات  
الداعمة للإصلاح المالي  
والاقتصادي انطلقت من  
أسس واقعية وموضوعية  
بهدف معالجة الخلل في  
هيكل الاقتصاد الكويتي عبر  
تنويع أنشطته اعتماداً على  
ديناميكية القطاع الخاص  
وقدراته التفاعلية وعلى

التراجع عنها، والوثيقة كانت  
أحدى الأدوات وهناك نسخة  
ثانية تعمل عليها حالياً وبعد  
سنوات قد نطرح نسخة ثالثة  
ورابعة وهكذا.  
وأشار الصالح إلى أن  
ترشيدها الإنفاق الحكومي من  
الإجراءات التي تم اتباعها،  
نحجت في تحقيق وفورات  
بـ 1,1 مليار دينار بعام 2015  
- 2016.

وتابع أن نسبة النمو  
المحلي في الائتمان المصرفي  
المحلي بلغت 7,2٪، وحتى  
نهاية سبتمبر 2016، وذكر  
أن النمو المتوقع في القطاعات  
غير النفطية لعام 2017 يصل  
إلى 3,6٪ و 4٪ في 2018.

وذكر الوزير أن السندات  
المحلية الصادرة من بنك  
الكويت المركزي بنهاية  
2016/2017 بلغت 2,2 مليار  
دينار.

ولفت إلى أن الدين العام  
بلغ 3,8 مليار دينار،  
وبشكل 9,9٪ من الناتج المحلي  
لسنة 2016/2017.

وأكد الوزير أن ما حققه  
الإصدار السيادي الدولي  
للكويت قد أعاد التأكيد  
على متانة الاقتصاد الوطني  
ويفتح آفاقاً أوسع للقطاع  
الخاص للعب دور أكبر في  
الحياة الاقتصادية.

وذكر أن الجهود المبذولة  
لا تعفي أحداً من المسؤولية  
الملقاة على عاتقنا للعمل على  
استدامة النمو الاقتصادي.

وأعرب الوزير عن تطلعه  
لحوار مثمر وبناء مع أعضاء  
السلطة التشريعية للعمل

وبخصوص وثيقة  
الإصلاح المالي قال: أن ما  
يجري حالياً في الوثيقة هو  
تطوير لأسلوب عرض برامج  
الوثيقة، ولا مجال للتراجع  
أو التخلي عنها، مبيناً أن ما  
يجري حالياً هو إعداد لنسخة  
ثانية من الوثيقة تواكب  
مستجدات المرحلة الحالية.  
وأضاف الصالح أنه

يتم التنسيق بين الحكومة  
ومجلس الأمة بشأن الوثيقة  
للاختتام منها قريباً، موضحاً  
أنه قد أجري العديد من  
الاجتماعات بين الحكومة  
والمجلس بالعام الماضي،  
ويتطلع لطرح البرنامج  
ومناقشته بشكل أوسع خلال  
الجلسة المقبلة.

وأوضح أن تجميد وثيقة  
الإصلاح الأولى لا يعني وقف  
الإصلاح على الإطلاق، مضيفاً  
«سنستمع لمجلس الأمة في  
بندوث الوثيقة الجديدة التي  
شارفت على الانتهاء».

وقال: «سنطرح الوثيقة  
على مجلس الأمة وسنستمع  
لآراء الأخوة هناك حولها»،  
مؤكدا التزام الحكومة  
بالإصلاح لأنها تمكنا من  
خفض المصروفات عبر تلك  
الإجراءات.

وبين أنه لا تراجع عن  
الإصلاح لكننا سنناقش  
الوثيقة بمجلس الأمة  
وستكون رأياً توافقياً حولها.

وأضاف الصالح أن  
الحكومة تأمل في التعاون  
مع مجلس الأمة في التعديلات  
التشريعية المرجوة، مبيناً  
أن وثيقة الإصلاح لا يمكن

مراجعة وتطوير  
وثيقة الإصلاح..  
والتجميد لا يعني  
التراجع أو التخلي  
عنها

7,2٪ النمو المحلي  
في الائتمان  
المصرفي حتى  
نهاية سبتمبر 2016

2,2 مليار دينار  
السندات المحلية  
الصادرة من  
«المركزي» نهاية  
2016/2017

نجاح الإصدار السيادي  
الدولي أكد متانة  
الاقتصاد الوطني

## الجلسة الثانية: كويت المستقبل



حمد المرزوق وجاسم السعدون ودسالم الجحرف ومحمد جعفر خلال الجلسة الثانية

العام، وأطلقنا تحديراً بأن  
استمرار النهج الحالي للموازنة  
العامية سيضع البلد في  
مأزق حقيقي، واستعرضنا  
الوضع المالي للكويت في ظل  
سيناريوهات لأسعار النفط  
أسوأها كان 75 دولاراً والذي  
يؤدي إلى استنزاف الكويت  
لمعظم احتياطاتها المالية بحلول  
عام 2030، اليوم أسعار النفط  
50 دولاراً ولكم أن تخيلوا  
انعكاسات ذلك على الوضع  
المالي للدولة، وأضاف أن عدم  
وجود خطة تفصيلية طويلة  
الأمد لمعالجة الوضع المالي  
ووضع تصور شامل يحجم  
من اعتمادنا على النفط كمصدر

وأضاف المرزوق أنه ليس  
من المنطقي وجود تخطيط  
اقتصادي سليم في ظل التذبذب  
الشديد لأسعار النفط، مشيراً  
إلى أنه لا يمكن لصانعي القرار  
سواء في القطاع الخاص أو  
العام بما فيهم القطاع المصرفي  
وضع الخطط المستقبلية  
في ظل هذا التذبذب لأسعار  
النفط، الذي بدوره ينعكس  
على الإنفاق الحكومي ارتفاعاً  
كما حدث في عام 1986 وسنة  
2000 أعقبتها الارتفاعات.  
وقال إن اتحاد مصارف  
الكويت أجرى عام 2011 أي  
قبل 6 سنوات دراسة عن  
الاتجاهات المستقبلية للموازنة

وأضاف المرزوق أنه ليس  
من المنطقي وجود تخطيط  
اقتصادي سليم في ظل التذبذب  
الشديد لأسعار النفط، مشيراً  
إلى أنه لا يمكن لصانعي القرار  
سواء في القطاع الخاص أو  
العام بما فيهم القطاع المصرفي  
وضع الخطط المستقبلية  
في ظل هذا التذبذب لأسعار  
النفط، الذي بدوره ينعكس  
على الإنفاق الحكومي ارتفاعاً  
كما حدث في عام 1986 وسنة  
2000 أعقبتها الارتفاعات.  
وقال إن اتحاد مصارف  
الكويت أجرى عام 2011 أي  
قبل 6 سنوات دراسة عن  
الاتجاهات المستقبلية للموازنة

المرزوق: ضرورة  
الاعتماد على  
اقتصاد المعرفة  
لتحقيق التنوع  
الاقتصادي  
في الكويت

الحجرف:  
2,4 مليار دينار  
فاتورة الوقود  
المستخدم في  
إنتاج الكهرباء  
بالكويت سنوياً

عقدت الجلسة الثانية  
من ملتقى الكويت المالي  
تحت عنوان كويت  
المستقبل والتحديات  
والبدايات الاستراتيجية،  
حيث ترأس الجلسة رئيس  
مجلس إدارة مجموعة بيت  
التمويل الكويتي حمد  
المرزوق وتحدث فيها رئيس  
مجلس إدارة شركة الشال  
للإستشارات الاقتصادية  
التنفيذية مركز بحوث  
الطاقة والبناء بمعهد  
الكويت للأبحاث العلمية  
دسالم الحجرف والمؤسس  
والمدير التنفيذي لشركة  
لمبة - الإمارات العربية  
المتحدة عبدالله الزين،  
ونائب رئيس مجلس  
الإدارة الرئيس التنفيذي  
شركة فيث كابتال للقبضة  
محمد جعفر. وفي البداية،  
أكد حمد المرزوق أن هناك  
ضرورة للاعتماد على  
اقتصاد المعرفة لتحقيق  
التنوع الاقتصادي في  
الكويت وتوقير البدائل  
الاستراتيجية لمساعدة  
الشركات الكويتية على  
تخطي الحدود المحلية  
وصولاً إلى العالمية.

## محمود فاروق

قال نائب رئيس مجلس  
الوزراء وزير المالية أنس  
الصالح إن الكويت تستهدف  
إجراء تعديل تشريعي يسمح  
بزيادة سقف الدين العام  
إلى 20 مليار دينار من 10  
مليارات حالياً وكذلك زيادة  
مدة السندات السيادية لتصل  
إلى 30 سنة من عشر سنوات.  
وأضاف الوزير أن الحكومة  
تخطط أيضاً لإدخال الصكوك  
ضمن أدوات الاقتراض.

وباعت الكويت سندات  
بقيمة ثمانية مليارات دولار  
لأجل خمس وعشر سنوات في  
مارس الماضي وذلك في أول  
طرح سندات دولية، وبعث  
دول الخليج المجاورة ومن  
بينها قطر والسعودية وعمان  
ديوناً بأجل أطول على مدى  
الأشهر القليلة الماضية.

جاء ذلك على هامش  
ملتقى الكويت المالي في  
دوره الرابعة الذي انطلق  
امس تحت رعاية صاحب  
السمو الأمير الشيخ صباح  
الأحمد والذي ينظمه اتحاد  
مصارف الكويت بالتعاون  
مع مجموعة «الاقتصاد  
والأعمال»، وبحضور القيادات  
المصرفية ورؤساء الهيئات  
والمؤسسات الحكومية في  
الكويت.

وقال الصالح: إن الكويت  
ستدخل أسواق السندات  
مستقبلاً ولكن بشكل حثيث  
ورشيد، مضيفاً «نسعى أن  
يكون اقتراضنا بهدف الإنفاق  
الاستثماري».

## الجلسة الأولى: الرؤى الحكومية للكويت في ظل التحولات الاقتصادية



من اليمين علي البدر وأنس الصالح وفیصل العيار

في زخم الإنفاق الاستثماري، مشيراً إلى هذا  
السياق إلى تعزيز مساهمة القطاع المصرفي  
في تمويل المشاريع التنموية بما فيها الخاص  
بالقطاع النفطي.  
في حين أن العنصر الثاني تمثل في العمل  
على تعزيز تواجد القطاع الخاص في الحياة  
الاقتصادية، وذلك من خلال المؤسسات الحكومية  
المنحصصة، فهئية تشجيع الاستثمار المباشر  
استقطبت وحدها نحو 600 مليون دينار خلال  
العام الماضي مع وجود توجه لتطوير القوانين  
الخاصة باستقطاب الاستثمارات الأجنبية،  
بدورها تلعب هيئة الشراكة بين القطاعين العام

والخاص دوراً محورياً في  
هذا المجال، إذ لديها نحو  
12 مشروعاً للطرح أمام  
القطاع الخاص منها ثلاثة  
مشاريع خلال العام المالي  
2017/2018، وكان من بين  
هذه المشاريع مشروع  
محطة الزور الأولى،  
معتبراً أن النموذج الذي  
تقوم عليه هذه المشاريع  
لهجة وجود شريك أجنبي  
استراتيجي يمتلك نسبة  
30٪ مع احتفاظ الحكومة  
بنسبة 20٪، في حين  
توزع نسبة الـ 50٪ على  
المواطنين يشكل تطورا  
مهما على طريق إشراك  
القطاع الخاص والمواطنين  
في الإشراف والتملك  
في مثل هذه المشاريع.  
كذلك تطرق الصالح إلى  
أهمية الخصخصة كخيار  
اقتصادي استراتيجي  
يساهم في تعزيز دور  
القطاع الخاص، مشيراً  
إلى وجود قانون واجب  
النفاذ في هذا الخصوص  
مع التأكيد على مراعاة  
حقوق العاملين في جميع  
المرافق التي سيجري  
خصصتها.

بدوره، طالب نائب  
رئيس مجلس إدارة  
شركة مشاريع الكويت «كبيكو» فيصل حمد  
الاقتصاد الوطني، مطالبا بأن تكون آليات  
التطبيق موزعة على المراحل الزمنية المختلفة،  
سواء القصيرة أو المتوسطة والمدى الطويل،  
بحيث يمكن تلمس نتائجها سريعاً.  
وشدد العيار على أهمية الذهاب باتجاه  
إجراءات فاعلة في وقف الهدر قبل اللجوء إلى  
إجراءات ذات آثار اجتماعية.

من جهة أخرى، لفت العيار إلى أهمية وجود  
رؤى حكومية تساهم في تعزيز الشراكة مع  
شركات القطاع الخاص سواء لجهة دعم خطتها  
التوسعية أو فتح آفاق جديدة أمامها.

ناقشت الجلسة الأولى الملتقى الكويت الدولي  
الرؤى الحكومية للكويت في ظل التحولات  
الاقتصادية وترأس الجلسة عضو المجلس  
الأعلى للتخطيط والتنمية علي رشيد البدر  
وتحدث فيها نائب رئيس مجلس الوزراء وزير  
المالية أنس الصالح، ونائب رئيس مجلس إدارة  
شركة مشاريع الكويت - كبيكو.  
وأكد عضو مجلس التخطيط علي رشيد  
البدر على أهمية تنوع قاعدة الاقتصاد ووضع  
خطة عملية في هذا الاتجاه، لافتاً إلى ضرورة  
أن تحظى برامج الإصلاح الاقتصادي بقناعة  
من قبل مختلف شرائح المجتمع.

أما نائب رئيس  
مجلس الوزراء وزير  
المالية أنس الصالح فقد  
استهل جلسة الحوار  
بالتشديد على الاستمرار  
في ملف الإصلاح  
الاقتصادي، مشيراً إلى أن  
وجود تحديين رئيسيين  
يجري التعامل معهما،  
الأول على المدى القصير  
ويتمثل في التراجع الحاد  
في الإيرادات نتيجة  
تراجع أسعار النفط،  
أما التحدي الآخر على  
المدى الطويل فيتتمثل  
في تحقيق الاستدامة  
للاقتصاد المحلي عبر  
تنوع مصادر الدخل.

وأضاف الصالح  
أن التوجهات الإصلاح  
الاقتصادي يجري  
ترجمتها من خلال برامج  
وأدوات تنبثق من طبيعة  
المرحلة الاقتصادية  
نفسها، مشيراً إلى أن  
طرح الوثيقة الاقتصادية  
قبل نحو عام تزامن مع  
تسجيل الإيرادات تراجعاً  
بنسبة نحو 60٪ علماً أن  
تلك الوثيقة أخذت بعين  
الاعتبار آراء مؤسسات  
المجتمع المدني وتبنتها  
في حين من المتوقع أن

تشهد الأسابيع القليلة القادمة طرح وثيقة  
جديدة تنطلق مع الواقع الاقتصادي الجديد في  
ظل مع شهدت أسعار النفط من تحسن نسبي.  
أما فيما يتعلق بالتوجهات الاقتصادية  
والمالية فلفت الصالح إلى أنها استندت إلى  
عنصرين، الأول يتمثل في معالجة الاختلال  
في الميزانية العامة سواء عبر تكريس نهج  
تقليص حجم الميزانية والتي انخفضت مما  
قيمتها نحو 21 مليار دينار قبل سنوات قليلة  
إلى نحو 18 مليار دينار، إذ سجلت ميزانية  
العام 2015/2016 انخفاضاً في قيمة الإنفاق  
الجاري بلغت قيمته نحو 1,1 مليار دينار،  
وسط حرص في الوقت نفسه على الاستثمار

بدر: ضرورة  
إقناع المواطنين  
ببرامج الإصلاح  
الاقتصادي

العيار: أهمية الاتجاه  
نحو وقف الهدر  
قبل اللجوء إلى  
إجراءات ذات آثار  
اجتماعية

تحت رعاية حضرة صاحب السمو  
أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد  
خلال الفترة 4-5 إبريل

ملتقى  
الكويت  
المالي  
KUWAIT FINANCIAL FORUM

4-5 April 2017

Sheraton Hotel - Kuwait

3,8 مليارات دينار الدين العام تشكل 9,9% من الناتج المحلي لسنة 2016/2017

# 3,6% النمو المتوقع بالقطاعات غير النفطية لعام 2017 و4% في 2018 العجيل للبنوك: عليكم بتعميق استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي



الصالح والعجيل ودحمد الحساري في لقطة جماعية بجناح اتحاد مصارف الكويت



أنس الصالح في لقطة مع فاطمة العازمي



الشيخ مشعل الجابر في مقدمة الحضور

## الجلسة الثالثة: إستراتيجيات الاستثمار والتمويل في ظل المتغيرات



صالح السلمي ود.فايز الكندري وجيفري كولبيير خلال الجلسة الثالثة

إنتاجية الطعام، إذ أن عدد السكان يرتفع أكبر من قدرة الدول على إنتاج الطعام، وأن هناك 5 دول بالعالم فقط هي من تنتج طعاما أكثر من احتياجاتها، مشيرا إلى أن التبادل بين التكنولوجيا والطعام يفيد في ذلك الأمر، موضحا أن الانطلاق نحو المستقبل لا يركز فقط على الطرق التقليدية،

### اختلالات الهيكلية العامة

من جهته، قال نائب رئيس مجلس الإدارة في اتحاد شركات الاستثمار صالح السلمي، إن القطاع الخاص قادر على انتشال الكويت من اختلالات الهيكلية العامة للدولة، ضاربا المثل بتكلفة استخدام عدد من العمالة والتي تضاعفت عشرات المرات حال انتقالها إلى الحكومة، مشيرا إلى الأعداد الهائلة التي توظفها الدولة وأنه لا توجد خطة واضحة لديها لدعم وتنمية القطاع الخاص.

### أرك: الإبداع التكنولوجي يحسن الإنتاجية بالخليج

### الكندري: لدينا نخمة

### تشريعية.. والخلل

### في تنفيذها

### كولبيير: الانطلاق نحو

### مستقبل ناجح لا يرتكز

### على الطرق التقليدية

### السلمي: القطاع الخاص

### قادر على انتشال الكويت

### من الاختلالات الهيكلية

### العامة للدولة

وأشار إلى أن أزمة 2008 تنبأ بها الاتحاد قبل وقوعها ونادى بحلول وكثير من هذه الحلول تم استخدامه في كثير من الدول المتقدمة، إذا تحسنا الأمر قبل وقوع الأزمة إلا أن صوتنا لم يظهر بقوة، لعلبة الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي. ولفت إلى أن إيرلندا في الثمانينيات كان دخل الفرد بها أقل من 1500 دولار، وفكروا في الحلول وتحولوا إلى دولة خدمات لعدم وجود امكانيات أخرى لديهم، مشيرا إلى انه تقدم في 2004 لإنشاء 5 صناعات كسرايب السيارات بتكلفة 5 ملايين دينار إلا ان هيئة الصناعة طالبت بكتابة تعهد بعدم طلب أرض للمشروعات حينها، وبعد حريق أرحبه أرسل الأوراق للمسؤولين وخاطبتهي

الهيئة لطلب الأوراق مجددا، وأوضح نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الشركات الاستثمارية صالح السلمي أن الكويت تشهد بطئا كبيرا في عمليات تسريع التنمية منذ فترة طويلة، مبينا أن له تجربته مع تأسيس الشركات منذ فترة طويلة، حيث قام بتأسيس 4 شركات في دبي في مقابل تأسيس شركة واحدة في 9 أشهر.

وأعرب عن أسفه لما أصاب الكويت التي كانت سباقة من تأخر كبير بين دول الخليج على صعيد أسواق المال أو التشريعات أو بيئة الأعمال، قائلا: لا يمكن القول أننا كنا سابقين بل علينا القول: أين الكويت من بين الدول؟

بدوره، قال مستشار أول مجموعة كريس ويس العالمية، جيفري كولبيير، حول الاتجاهات نحو المستقبل، والقدرة على التكيف في المنطقة كبيرة وتتميز بالمرونة ويعود ذلك إلى الحس المجتمعي والإيمان بأهمية الدولة وليس ارتكزا على النفط، لافتا إلى أن من أهم التحديات محاولة معالجة

الأولوية واختيار النماذج المناسبة لمساهمة القطاع الخاص.

3- تحفيز القطاع الخاص لكي يصبح شريكا فاعلا في تمويل وتشغيل وإدارة المشروعات الإنتاجية والخدمية.

أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي بصفة عامة، فلفت رئيس اتحاد مصارف الكويت إلى أن الظروف التي تمر بها المنطقة ستؤثر على القطاع، ما يحتم على المصارف اتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير جودة خدماتها والعمل على تقديم أدوات تمويلية مبتكرة، علاوة على تعزيز قاعدة رأس المال وتعميق استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي.

وأشار إلى أنه على الرغم من الخطوات التي اتخذتها المصارف الخليجية على هذا الصعيد، إلا المرحلة القادمة تتطلب مواصلة الجهود لتطوير البنية التحتية الخاصة بالقطاع.

وحول القطاع المصرفي في الكويت، فقد أعاد رئيس اتحاد مصارف الكويت التأكيد على نقاط القوة التي يتمتع بها القطاع سواء على مستوى توفر السيولة المرتفعة أو كفاية رأس المال وما يمكنه من أدوات وخبرات وكوادر مهنية تعزز جميعها من قدرته على المساهمة في توفير التمويل للمشاريع والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلي.

### إصلاحات مطلوبة

بدوره، تناول المستشار في بنك بوبيان د.فايز الكندري، الإصلاحات المطلوبة لجعل سوق الاستثمار جاذبا، متوقلا في هذا السياق أن الكويت لديها نخمة تشريعية وأن العيب ليس في التشريعات ولكن الخلل في تنفيذها ومتابعيتها بالشكل المطلوب. ولفت إلى وجود تشريعات لتعديل أو تغيير منها ما صدر لظروف معينة انتهت ولم ينظر فيها، مثل قوانين التجارة مادتي 23 و24 ما جعل غير الكويتي لا يستطيع مباشرة نشاطه دون شريك كويتي يمتلك 51% من النشاط. وتمنى الكندري قانونا جديدا للإفلاس والإعسار ضمن مفهوم آخر ألقى الضوء على قانون المرافعات والمحاكم في ظل الزخم الذي تعيشه حيث إن المستثمر يريد إجراءات قضائية سليمة وسريعة ما يجعل التوجه نحو التشريعات الحديثة - مثل التحكيم - مطلوبا وهو ما أجازة قانون الاستثمار المباشر والشراكة.

### الاتجاهات المستقبلية

بدوره، قال مستشار أول مجموعة كريس ويس العالمية، جيفري كولبيير، حول الاتجاهات نحو المستقبل، والقدرة على التكيف في المنطقة كبيرة وتتميز بالمرونة ويعود ذلك إلى الحس المجتمعي والإيمان بأهمية الدولة وليس ارتكزا على النفط، لافتا إلى أن من أهم التحديات محاولة معالجة

### ضرورة تطوير

### جودة الخدمات

### المصرفية وابتكار

### أدوات تمويلية

### جديدة

### معوقات

### تشريعية

### وإجرائية

### أمام مشاركة

### القطاع الخاص

### في النشاط

### الاقتصادي

### سننقل المواطن

### من مستهلك

### إلى مالك

### ومراقب في

### مشروعات

### الخاصة

## 4 تحديات أمام صانعي السياسات المالية في الكويت

قال رئيس مجلس إدارة بنك برقان ماجد عيسى العجيل إن التطورات الاقتصادية تفرض أربعة تحديات رئيسية أمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في الكويت وهي:

التحدي الأول: ضبط أوضاع المالية العامة عبر مواصلة اتخاذ إصلاحات هيكلية تعزز فرص تنوع القاعدة الاقتصادية، وزيادة الإيرادات العامة غير النفطية إلى جانب ترشيد سياسات الدعم وتعزيز كفاءة الاستثمارات العامة.

التحدي الثاني: تعزيز الاستقرار المالي والنقدي عبر السياسات النقدية المناسبة وذلك بما يساهم في تعزيز السيولة ويوفر التمويل للقطاع الخاص.

التحدي الثالث: تعزيز سلامة الموازين الخارجية وقدرة الاقتصاديات على مواجهة الصدمات الخارجية. التحدي الرابع: مواصلة الإصلاحات الهيكلية التي تساعد على خلق المزيد من فرص العمل عبر العمل على خلق بيئة أعمال جاذبة للاستثمارات، مشيرا إلى ان هذه التحديات تستلزم اتخاذ تدابير اصلاحية موسعة لتطوير أداء الاقتصاد المحلي وزيادة كفاءته ومرورته في مواجهة الصدمات.

ما زال يواجه عدة معوقات ذات طابع تشريعي وإجرائي وإداري، متمنيا أن يقود التشاور القائم بين الحكومة والقطاع الخاص للتوصل إلى عدة مبادرات وآليات تكافح في تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للكويت، مسلطا في الوقت نفسه الضوء على بعض المتطلبات

التي تساهم في تحقيق هذا الهدف من بينها: 1- تشخيص السمات الأساسية لمكونات القطاع الخاص ومؤشرات أدائه وتحديد مدى قدرته على تحقيق التطلعات المحفظة وطولبة المدى لتخفيف الأهداف التنموية. 2- تحسين بيئة الأعمال وتحديد القطاعات ذات

دور القطاع العام المنظم والداعم لنشاط الأفراد والمؤسسات الخاصة عبر منظومة تشريعية ومؤسسية متطورة ومشاريع شراكة واعدة بما يضمن تحسين القدرة التنافسية لاقتصادنا الوطني وتحقيق الاستدامة الاقتصادية والمالية.

### خيار الاستدانة

وتطرق الصالح إلى لجوء الدولة لخيار الاستدانة سواء من السوق المحلية والأسواق الدولية، حيث أصدر بنك الكويت المركزي نيابة عن الوزارة سندات وأدوات تمويل إسلامية بلغت قيمتها نحو 2,2 مليار دينار (7,3 مليارات دولار)، حتى نهاية السنة المالية 2016/2017، في حين حقق أول إصدار لسندات دولية بقيمة 8 مليارات دولار نجحاً كبيراً، متوقعا بان تبلغ نسبة الانفاق الاستثماري ما نسبته 3,5% خلال هذا العام وما نسبته 4% في العام المقبل، مشيرا إلى أن تقديرات الاستثمار الخاص في خطة التنمية حتى العام 2020 تبلغ نحو 34 مليار دينار.

### خطة تنمية

من جانبه قال رئيس مجلس إدارة بنك برقان ماجد عيسى العجيل إن الكويت ورغم ما شهدته من خطط تنموية هدفت إلى تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلا أن هذا الهدف

## والتحديات والبدائل الإستراتيجية

### السعدون: وضع

### سقف ملزم

### للنفقات العامة

### نحو 16 مليار

### دينار أو نحو

### 4 أضعاف

### نعمة النفط

### تتركز في تراكم

### ما بين 500

### و600 مليار

### دولار للصندوق

### السيادي الكويتي

بالغ. وقال إن الكويت باتت فيها أكبر حكومة في العالم تقوم بتأسيس ضعفين ونصف الضعف للوزارات والمؤسسات واللجان وكلها تكاليف باهظة ويلا عمل حقيقي. ووضع السعدون سيناريو متحفظا حول المستقبل بالقول إن الحكومة لو حافظت على معدلات الانفاق العام بمعدل انفاقها العام خلال الفترة من 1990 إلى 2003 بواقع 6,3%، لوصل حجم النفقات الى حدود 7,9 مليارات دينار وكان الصندوق السيادي بلغ 814 مليار دولار، مع إضافة وفورات المؤسسات الأخرى كان سيقترب من 900 مليار دولار.

### تنمية المصادر

من جانبه، قال د.سالم الحجرف: ان استدامة الطاقة تعتمد على معادلة بسيطة لضمان استمرارية وديمومة التنمية في أي بلد في العالم، وتتضمن في تنمية المصادر الأولية من نفط وغاز ومعادن و غذاء وحماية البيئة، والاقتصاد المتنوع. وأشار إلى ان هناك عدة أسباب تدعو الكويت إلى التوجه نحو الطاقة المتجددة، منها ان النفط

الكويتي للأسف اقتصاد مالية عامة تعتمد بنسبة طافية على أسواق النفط والمفارقة هي أن الاقتصاد يفقد تنافسيته، لافتا أنه في الفترة من 1990 إلى 2003 زادت المالية العامة بنمو سنوي 6,3% في 2003 وذلك من أجل إعادة الأعمار. وقال إنه في الفترة من 2004 إلى 2014 زادت المالية العامة بمعدل سنوي مركب قدره 13,1%، وهو ما يعني زيادة الإيرادات من 6 مليارات إلى 21 مليار دينار وفي السنة المالية 2013/2014 وفي السنة المالية الحالية 2017/2018 بلغت 20 مليار دينار. وبين أن الانفاق تراجع مقابل ارتفاع الأجر وتخلف الخدمات الصحية، وتخلفنا في مؤشرات التنافسية ومؤشرات مركات الفساد، وارتفعت نسبة التراكب في الناتج المحلي الإجمالي رغم الدعوات لتنوع مصادر الدخل. وبين أنه على الرغم من زيادة المالية العامة، فإن جميع المؤشرات الاقتصادية كلها تخلفت بلا استثناء فالتعليم تخلف والعلاقة بين الأجر والإنتاجية فقدت معالم الارتباط الموجب وتختم الإدارة العامة لدرجة أن هناك موزلا حكومي لكل كويتي

أساسي يمثل ظلما من هذا الجيل في حق الأجيال المقبلة.

### سقف النفقات

من جانبه، أشار الخبير الاقتصادي جاسم السعدون إلى أولوية اطفاء حريق المالية والتي من دونها لا ضمانة للمستقبل لمواجهة ضرورات البشر، وهو ما يتطلب ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي. وقال من بين الحلول المهمة وضع سقف ملزم للنفقات العامة نحو 16 مليار دينار أو نحو 4 أضعاف مما كانت عليه في عام 2000 وذلك بنحو إلغاء 90% من هيئات ومؤسسات ومجالس الطفرة النفطية، إلى جانب الوفر في هدر الإنفاق. وأوضح أن هناك أولوية في الدخل المستدام وعدم الاعتماد فقط على النفط، موضحا أن نعمة النفط تتركز في تراكم ما بين 500 و600 مليار دولار للصندوق السيادي الكويتي. وقال إن المطلوب هو توفير قاعدة للدخل المستدام بحدود تتراوح بين 9 و10 مليار دينار لتمويل 60% من الإنفاق. واستعرض المرزوق الوضع الاقتصادي بالقول إن الاقتصاد